S

الأمم المتحدة

PROVISIONAL

S/PV.2969
17 December 1990

ARABIC

مجلس الأمن

محضر حرفي مؤقت للجلسة التاسعة والستين بعد الالفين والتسعمائة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الجمعة ، ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ ، الساعة ١٦/٠٠

الرئيس : السيد الاشطل (اليمن)

الاعضاء:

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	السيد فورونتسوف
اثيوبيا	السيد تاديسي
رومانيا	السيد مونتيانو
زائير	السيد بغبني اديتو نزنغيا
الصين	السيد لي داويو
فرنسا	السيد بلان
فنلندا	السيد تورنود
كندا	السيد كيرش
كوبا	السيد الاركون دي كيسادا
كوت ديفوار	السيد انيت
كولومبيا	السيد بنيالوسا
ماليزيا	السيد رضوان
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	السير ديفيد هاناي
الولايات المتحدة الامريكية	السيد بيكرينغ

يتضمن هذا المحضر النصوص الاصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الامن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الاصلية للكلمات . وينبغي إرسالها موقّعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى : Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه .

افتتحت الجلسة الساعة ١٦/٠٠

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال .

الحالة في قبرص

تقرير الأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في قبرص (S/21981 و Add.1)

الرئيس : أود أن أحيط المجلس علما بأنني تلقيت رسائل من ممثلي تركيا وقبرص واليونان يرجون فيها دعوتهم للمشاركة في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس . ووفقا لما جرت عليه الممارسة أقترح ، بموافقة المجلس ، دعوة هؤلاء الممثلين للمشاركة في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس .

ونظرا لعدم وجود أي اعتراض تقرر ذلك .

بناء على دعوة من الرئيس شغل السيد أكسين (تركيا) ، والسيد مافروماتيس (قبرص) ، والسيد اكسارشوس (اليونان) مقاعد على طاولة المجلس .

الرئيس : أود أن أشير الى أنه في غضون المشاورات التي أجراها المجلس اتفق أعضاء المجلس على توجيه الدعوة الى السيد أوزير كوراي وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس . واذا لم أسمع أي اعتراض فسأعتبر أن المجلس يقرر توجيه الدعوة الى السيد كوراي وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس .

نظرا لعدم وجود أي اعتراض تقرر ذلك .

سأدعو السيد كوراي ، في الوقت ، الملائم للجلوس الى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه .

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج على جدول أعماله . ومعروض على أعضاء المجلس تقرير الأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في قبرص عن الفترة من

١ حزيران/يونيه ١٩٩٠ الى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ ، في الوثيقة S/21981 و Add.1 . ومعروض على أعضاء المجلس أيضا الوثيقة S/22000 ، التي تتضمن مشروع قرار تم اعداده في غضون المشاورات السابقة التي أجراها المجلس . وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس الى الوثيقة S/21996 ، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة في ١٢ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٩٠ وموجهة الى رئيس مجلس الامن من الممثلين الدائمين لاستراليا وايرلندا والدانمرك والسويد والنمسا لدى الامم المتحدة .

أفهم الآن أن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/22000 . واذا لم أسمع أي اعتراض فانني سأطرح مشروع القرار للتصويت عليه .

بما أنه ليس هناك اعتراض تقرر ذلك .

أعطي الكلمة الآن للأعضاء الراغبين في الإدلاء ببيانات عن مشروع القرار قبل التصويت .

السيد كيرش (كندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : دعوني أبدأ ملاحظاتي عصر اليوم بأن أؤكد من جديد على نحو قاطع على التزامنا المستمر بقوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص .

وكما تعلمون ، فاننا ظللنا نسهم بقوات وأموال لهذه القوة منذ بدايتها في عام ١٩٦٤ . وفي السنوات التي انقضت منذ انشاء هذه القوة ، فإن آلاف الرجال والنساء خدموا هذه المنظمة في إحدى أنبل مسؤولياتها الا وهي صيانة السلم . وفي هذا الاسبوع ، أبلغت كندا الامين العام بأننا سنواصل اشتراكنا في هذه القوة بالمستويات الحالية اذا ما جدد مجلس الامن ولاية هذه القوة عصر اليوم .

وبوصفنا مساهمين منذ فترة طويلة في قوة صيانة السلم التابعة للامم المتحدة في قبرص وغيرها من عمليات حفظ السلم التابعة للامم المتحدة ما زلنا مقتنعين بأن هذه العمليات حيوية للنهوض بالحل السلمي للصراعات التي تبدو مستعصية على الحل . وفي حالة قبرص لا يمكن أن يكون هناك شك في أن تلك القوة ما فتئت تساعد في الحفاظ على السلم في تلك الجزيرة المقسمة . وبذلك فإن هذه القوة تساعد الامين العام في القيام ببعثة مساعيه الحميدة في السعي من أجل التوصل الى حل عادل ودائم لمشكلة قبرص .

واعتقد أن هذا الرأي يشاركني فيه بقية أعضاء المجلس الذين صوتوا في ٦١ مناسبة منذ عام ١٩٦٤ مؤيدين تجديد ولاية هذه القوة .

إن كندا تشعر بالفخر لارتباطها بهذه القوة منذ إنشائها . ونشعر بالفخر أيضا لتفاني رجال ونساء من بلدان كثيرة خدموا الامم المتحدة بامتياز كبير في قبرص . ويسعدنا أن نرى قائد القوة اللواء كليف ميلنر في مجلس الامن عصر اليوم ، ونتمنى له النجاح في مهمته الصعبة والهامة .

إن صيانة السلم عملية مكلفة ، سواء من ناحية الارواح التي تضيع أو الاموال التي تنفق . فمنذ الايام الاولى لقوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص وحتى منتصف هذا العام مات ١٤٩ من الرجال والنساء في خدمة الامم المتحدة في قبرص ، بينما جرح وأصيب كثيرون آخرون . لقد قدموا التضحية الكبرى في البحث عن السلام . وإننا نشيد بهم ونحيي ذكراهم .

يقدر أن التكلفة الإجمالية لقوة الامم المتحدة في قبرص ، والتي استوعبتها البلدان المساهمة بقوات منذ عام ١٩٦٤ تتجاوز بليوني دولار . هذا في الوقت الذي يفترض فيه أن تمول النفقات التي تتحملها الامم المتحدة عن طريق نظام للتبرعات وهو نظام تتفرد به قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص من بين جميع عمليات صيانة السلم ، ولا عجب في أنه فريد بالنسبة لتلك القوة . والتبرعات التي تمول بها قوة الامم المتحدة لصيانة السلم تقصر دائما عن الوفاء بحصة الامم المتحدة من نفقات القوة . ونتيجة لذلك ، تضطر الامم المساهمة بقوات ، بما فيها كندا ، الى تحمل عبء باهظ لا تناسب فيه من هذه النفقات . وقد أعرب الامين العام في مناسبات عديدة عن قلقه إزاء الحالة المالية غير الصحية لهذه القوة ، وحث على الاستعاضة عن نظام صندوق التبرعات بنظام للاشتراكات المقررة .

وما برحت كندا ، منذ انضمامها الى مجلس الامن في كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ ، تعمل على تقويم الصعوبات التمويلية التي تواجهها القوة . وبعد عامين من التفاوض والنقاش قمنا ، مع بعض الاعضاء في مجلس الامن ، بتعميم مشروع قرار من شأنه ، في النهاية ، أن يوفر أساسا سليما ومضمونا لتمويل القوة عن طريق الاشتراكات المقررة .

وكما يعلم الاعضاء ، كان في نيتنا طرح مشروع القرار للتصويت عصر اليوم في جلسة المجلس هذه . ذلك أننا نعتقد أن الوقت قد حان لمعالجة هذه المسألة . ومع

ذلك ، ونزولا على طلب بعض أعضاء المجلس ، ومن بينهم أحد مقدمي مشروع القرار ، طلبنا إرجاء عملية التصويت الى الاسبوع المقبل لإتاحة الوقت لمزيد من المشاورات .

وقد أوضح وفد بلادي لأعضاء المجلس ، في عدد من المناسبات ، أننا ننظر الى مسألة تمويل قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص باعتبارها مسألة بالغة الأهمية ، وأنه ، إذا لم تعالج الأزمة المالية التي تواجهها القوة قبل التجديد التالي لولايتها ، فإن كندا تحتفظ بحقها في الامتناع عن التصويت على ذلك التجديد . وبما أننا أخرنا النظر في مشروع قرارنا الى الاسبوع المقبل ، فمن الواضح أن الأزمة المالية لهذه القوة لم تعالج قبل جلسة تجديد ولايتها . ونتيجة لذلك ، فإن كندا ستمتنع فعلا عن التصويت على تجديد الولاية . نفعل ذلك بتردد ولكن بضمير مرتاح .

إن مجلس الأمن ، من خلال بيان رئيسه في ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٠ ، أعرب عن رأي مفاده أن عمليات صيانة السلم لابد من بدئها والإبقاء عليها على أساس مالي سليم ومضمون . كما أعرب المجلس في آخر جلسة لتجديد الولاية ، في حزيران/يونيه من هذا العام ، عن قلقه إزاء الأزمة المالية المزمنة والمتفاقمة التي تواجهها قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص .

وقد آن الأوان لحل هذه الأزمة . وهذا هو القصد من مشروع قرارنا المتعلق بتمويل القوة . وأملنا هو أن يعتمد أعضاء مجلس الأمن مشروع القرار هذا عندما يطرح للتصويت في الأسبوع المقبل ، لأنهم ، بقيامهم بذلك ، سيؤكدون التزامهم المتواصل بالدور الهام الذي تضطلع به هذه القوة في السعي من أجل حل سلمي في قبرص ، وهو التزام أوفت به كندا بالفعل ومازالت تفي به في كل يوم تخدم فيه قواتنا قضية السلم في تلك الجزيرة .

الرئيس : يشرع المجلس الآن في التصويت على مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/22000 .

أجري التصويت برفع الأيدي .

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اثيوبيا ، رومانيا ، زائير ، الصين ، فرنسا ، فنلندا ، كوبا ، كوت ديفوار ، كولومبيا ، ماليزيا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الامريكية ، اليمن .

المعارضون : لا أحد .

الممتنعون : كندا .

الرئيس : نتيجة التصويت كما يلي : ١٤ صوتا مؤيدا مقابل لا شيء ، مع امتناع عضو واحد عن التصويت . اعتمد مشروع القرار S/22000 بوصفه القرار ٦٨٠ (١٩٩٠) .

أعطي الكلمة لممثل قبرص .

السيد مافروماتيس (قبرص) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد الرئيس ، أغتنم هذه الفرصة لأبدأ بتهنئتكم على توليكم رئاسة مجلس الامن لشهر كانون الاول/ديسمبر . إننا نشعر بسرور خاص لأن نرى رئاسة مجلس الامن بين اليدين القديرتين للممثل الدائم لبلد صديق نعتبره رمزا للوحدة ونقيم معه علاقات ممتازة .

أود أيضا أن أعرب عن التقدير لسلفكم السفير توماس بيكرينغ الممثل الدائم للولايات المتحدة الامريكية على الطريقة القديرة والماهرة للغاية التي أدار بها أعمال المجلس في شهر تشرين الثاني/نوفمبر الذي كان شهرا بالغ الاهمية في تاريخ الامم المتحدة .

وفضلا عن ذلك ، أود أن أعرب عن الشكر والتقدير لأعضاء مجلس الامن كافة على اعتمادهم الإجماعي لقرار تجديد ولاية قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص لفترة ستة أشهر أخرى وكذلك بعثة الامين العام للمساعي الحميدة ، وعلى الاهتمام الشديد الذي أُبدي خلال هذا العام بحل مشكلة قبرص ، والذي كثيرا ما اتخذ شكل قرارات أو بيانات ترمي الى إزالة العقبات من طريق الحوار ، وهي عقبات كانت ولا تزال تقوض أساس المحادثات بل ووجودها ذاته .

إننا نرحب بالقرار المتخذ توا ، ونجدد تعهدنا بتعاوننا الكامل مع الامين العام ومع قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص .

نود مرة أخرى أن نعرب عن تقديرنا وامتناننا للامين العام على جهوده المستمرة والثابتة التي لا تعرف الكلل في سبيل التوصل الى حل عادل ودائم لمشكلتنا . إن صبره ومثابرته في وجه العراقيل والعقبات التي أصبحت النمط السائد طوال الشهور الـ ١٥ الماضية ، يثيران الإعجاب .

أتوجه بشكرنا أيضا الى قائد القوة اللواء كليف ميلنر وضباطه ورجاله ، والى السفير أوسكار كاميليون والسيد فيرندرا دايال والسيد ماراك غولدينغ والسيد غوستاف فيسل والسيد غياندومنيكو بيكو .

إن حكومة قبرص كانت دائما مشغولة بالمشكلة المالية المزمنة التي تواجهها قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص ، والتي ظلت مستمرة على الرغم من نداءات الأمين العام المتكررة بتمويل القوة من الاشتراكات المقررة ، وصبر البلدان المساهمة بقوات عسكرية أو شرطة مدنية ، والتي نعرب لها مرة أخرى عن امتناننا الخالص .

لهذا فإن قبرص ، على الرغم من التزامها الهدوء تجاه القضية بأكملها ، لا يسعها إلا أن تعرب عن تعاطفها مع المبادرة الكندية وأملها في اعتماد مشروع قرار بتوافق الآراء يأخذ في الحسبان أن وجود القوة ماهو إلا النتيجة المباشرة لاستمرار مشكلة دولية خطيرة ، كما لاحظ الأمين العام في تقريريه (S/21981 و Add.1) ، حينما أوصى مجلس الأمن بتمديد ولاية القوة .

وعلاوة على ذلك ، بيّن الأمين العام في التقرير الذى أشرت اليه - الفقرة ٤٤ - ما خلص اليه فريق الاستعراض المشكل من الأمانة العامة والذي أرسله في تشرين الثاني/ نوفمبر لدراسة عمليات وتنظيم قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص . ومن الواضح أنه بينما تضطلع قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص بولايتها بطريقة فعالة فإن المطلوب منها يكاد يتجاوز حدود طاقتها .

وفي ضوء الظروف السائدة في قبرص نتيجة لاستمرار الاحتلال التركي لمناطق من جمهورية قبرص ، والحالة في تلك المناطق ، وخاصة في شبه جزيرة كارباس ومحنة المطوقين فيها ، فإنه لابد من التأكيد على أنه ينبغي ألا تؤدي أية تخفيضات محتملة للقوة الى التقليل من فعاليتها .

وأغتنم هذه الفرصة لأرحب بإعادة فتح مخفر الاتصال في ليوناريسو وفقا لاتفاق فيينا الثالث ، ونحث القوة على المساعدة في تنفيذ هذا الاتفاق الإنساني الذي يجري انتهاكه انتهاكا صارخا .

ولا يساورنا شك في أن الأمين العام سيكفل ، عند مناقشة تنفيذ النتائج والتوصيات التي خلص اليها الفريق مع البلدان المساهمة بقوات في قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص ، أن تحافظ القوة على قدرتها الفعالة الضرورية للغاية في اضطلاعها بولايتها .

لقد وصلنا الى نهاية فترة الستة أشهر الأخرى قيد الاستعراض لا بدون أن نحقق أية نتائج ملموسة فحسب بل أن احتمالات تحقيق أقل تقدم ممكن نحو إيجاد حل تفاوضي لمسألة قبرص أصبحت قاتمة ومثبطة للعزيمة .

وأن التهديدات باستعمار المزيد من أراضي قبرص ، والعقبات المستمرة ، والتصريحات التعنتية ، والشروط والشروط المسبقة ، والمزاعم التي لا أساس لها المخالفة للأساس المتفق عليه للمفاوضات ، ومؤخرا ، النكوص الاستفزازي بشأن ما يتعلق بنوع الحل الذي مابرحنا نسعى اليه ، كل ذلك لم يعكر جو التفاوض فحسب بل أثار شكوكا خطيرة في حسن نية الطرف الآخر .

وكانت الزيارات غير القانونية لرئيس وزراء تركيا ، ومؤخرا ، وزير خارجيتها الى الجزء المحتل من قبرص ، التي وصفتها الحكومة التركية بأنها "زيارات رسمية" الى الدولة القبرصية التركية الانفصالية ، استفزازات جديدة وخطيرة ، وتمثل انتهاكات صارخة لقراري مجلس الامن ٥٤١ (١٩٨٣) و ٥٥٠ (١٩٨٤) .

ولاتقف هذه الانتهاكات عند حد "الزيارات الرسمية" ، بل يتم تجاوزها بدرجة كبيرة بالنوايا المصرح بها علنا في الإعلان المشترك والمحاضر الموافق عليها للمحادثات التي عقدت في قبرص المحتلة بين رئيس الوزراء التركي و "رئيس وزراء" النظام القبرصي التركي . فقد اتفقا على مواصلة "التدابير العملية" لتعزيز الجمهورية التركية غير المشروعة لقبرص الشمالية والنهوض بها على المستوى الدولي .

وكما لو كان ذلك غير كاف ، ظهر في الآونة الاخيرة تجاهل خطير آخر لنداءات الامين العام ورئيس مجلس الامن ، اللذين كررا دعوتهما الطرفين المعنيين .

"الى الامتناع ، لاسيما في هذه المرحلة الحساسة من العملية ، عن القيام بأي عمل أو اصدار أي بيان يكون من شأنه أن يؤدي الى تفاقم الحالة" .

وفي موجة جديدة من البيانات الاستفزازية ، الصادرة عن زعيم القبارصة الاتراك ، السيد دنكتاش ، وعن أعضاء آخرين في نظامه الانقسامي ، نجد رسالة خطيرة تنم عن زيادة التشدد وتراجع مخيب للآمال نحو مواقف لا أساس لها ، سبق إدانتها بشكل قاطع واستبعادها بالكامل من عملية التفاوض من جانب الامين العام ذاته وفي قرار مجلس الامن ٦٤٩ (١٩٩٠) ، الذي اعتمد في وقت سابق من هذا العام .

وبالإدلاء بهذه البيانات ، يعود الجانب التركي الى النظرية المرفوضة أصلا القائلة بوجود "شعبين" و "بحقهما المنفصل في تقرير المصير" ، والأسوأ من ذلك ، أنه يذهب الى مستويات جديدة من العبث الغريب في المطالبة صراحة بالاعتراف بكيان انفصالي مُدان عالميا كشرط مسبق لاستئناف المحادثات .

وقد اكتسى هذا الوضع أبعادا مثيرة للانزعاج مما دفع رئيس قبرص الى أن يوجه بتاريخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر رسالة الى الامين العام يحذر فيها من أن هذه

البيانات لا تبشر بالخير بالنسبة لنجاح مهمته وأنه ينبغي ممارسة الضغط اللازم لضمان احترام قرارات مجلس الامن والاساس المتفق عليه للمحادثات باعتباره شرطا لا غنى عنه من أجل إحراز التقدم .

وتضمنت تلك البيانات التهديد باستعمار منطقة فاروشا المسورة - مما يبرر تحذيرنا السابق بأن التغير المزعوم للمركز الخاص لتلك المنطقة بالادعاء بنقل المسؤولية عنها الى النظام غير الشرعي لم يكن مقدمة للاستعمار فحسب بل أعطى أيضا تركيا ذريعة زائفة .

وأدى قيام حكومة قبرص والمجتمع الدولي بعمل سريع الى تجنب هذا الاستعمار مرة أخرى ، وكان مما يسعدنا حقا أن نلاحظ أن الامين العام أكد في الفقرة ١٧ من تقريره المعروض على المجلس أن الامم المتحدة تعتبر حكومة تركيا مسؤولة عن المحافظة على الوضع الراهن في منطقة فاروشا المسورة .

وبالتالي ، من الواضح أن الآراء والمواقف والاعمال التي يتخذها الجانب التركي لاتتفق مع الروح الجديدة في العلاقات الدولية الناجمة عن العملية الكاسحة لإضفاء الديمقراطية في أوروبا وفي أماكن أخرى والمعززة بالتصميم على التعامل مع العدوان بفعالية بعد أزمة الخليج .

ونحن القبارصة ، شأننا شأن الآخرين ، شاركنا الشعب الالماني فرحته وحماسه بإعادة توحيد بلاده ، خاصة وإننا ندرك تمام الإدراك - ولدينا إحساس مرهف في هذا الامر - مايعنيه التوق الى الوحدة ، لأننا نعيش منذ ستة عشر عاما ونصف في بلد قسم بقوة السلاح .

إن مسألة قبرص مشكلة دولية من مشاكل الغزو والاحتلال ، حان وقت حلها منذ أمد طويل . ولايمكن لقبرص أن تبقى منافية لروح العصر في أوروبا ، بكونها البلد الاوروبي الوحيد الذي يخضع جزء كبير من أراضيه للاحتلال العسكري الأجنبي ، ويحرم مواطنوه من ممارسة حرياتهم الرئيسية وحقوق الإنسان الاساسية ، ويشوه هيكله الديموغرافي عن طريق الغرس الواسع النطاق للمستوطنين المستوردين ، ووجود ٦١٩ ١ شخصا مفقودا لم يتم

التأكد بعد من مصيرهم مع أنه يعرف أن العديدين منهم كانوا أحياء في أيدي الدولة القائمة بالاحتلال بعد وقف الاعمال العسكرية في عام ١٩٧٤ .

ولا يسعني أن أنهي بياني دون أن أشير بايجاز الى التطورات الاخيرة ، التي تحمل في ثناياها ، في حالة المأساة المستمرة في قبرص ، الامل بالنسبة للقبارصة المقهورين والتحذير للظالم التركي .

ولعلي أبدأ بأوروبا - لا أوروبا الدول الاثنتي عشرة التي أوضحت مرارا وتكرارا وعلى كل المستويات أنه ليس هناك ما يبرر احتلال دولة لدولة أخرى ، بل أيضا أوروبا مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا ، التي استمعت في اجتماع قمة باريس في الشهر الماضي الى الامين العام يشير الى مشكلة قبرص بكل بلاغة .

إن ما بدأ في عام ١٩٧٥ بالوثيقة الختامية لمؤتمر هلسنكي كمجرد تأكيد على مجموعة المبادئ التي ينبغي أن تنظم العلاقات الدولية في أوروبا ، تحول الى تدابير عملية وآليات تكفل ترجمة كل ما اتفق عليه لغاية الآن الى عمل ملموس . وبالتالي ، فإن الايام التي أخفت فيها المواجهة بين الشرق والغرب مسؤولية تركيا عن انتهاكات المبادئ وعن استمرار وجودها في قبرص قد أنقضت ، وسيأتي يوم حسابهم في أوروبا - أسرع مما يتصورون .

وأنتقل الآن الى الحالة الخطيرة في الخليج الفارسي ، الناجمة عن احتلال العراق للكويت . إن تركيا ملتزمة باتجاه المجتمع الدولي ، وممتثلة للتدابير المتخذة ، وتحيي من باب النفاق عزيمة الأمم وقرارات مجلس الامن ، وتدرك تماما أن نفس المعايير ونفس الاعتبارات ، ونفس المبادئ الكامنة وراء القرارات المتصلة بالكويت ، تنطبق بالمثل على المشاكل الاخرى ، وبصفة خاصة مشكلة قبرص .

إن أزمة الخليج ستنتهي في المستقبل غير البعيد ، وسيتعين على المجلس أن يعالج المشاكل الاخرى هذه ، بما فيها مشكلة قبرص ، بنفس الحماس ، وبنفس التصميم ، وسيطبق - دون شك - نفس المبادئ .

لقد وجه رئيس جمهورية قبرص ، في رسالته الى الامين العام ، دعوة الى مجلس الامن للقيام بدور أكثر نشاطا في السعي الى إيجاد حل لمشكلة قبرص من خلال تشجيع تنفيذ قراراته ذات الصلة .

وبالتالي ، فإن أيام الاحتلال التركي للارض القبرصية أصبحت معدودة بالتأكيد . واذا كان لدى الجانب التركي أية شكوك ، فإن مجرد قراءة محضر الجلسة التاريخية لمجلس الامن المعقودة تحت رئاسة وزير خارجية الولايات المتحدة ، السيد بيكر ، في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر الماضي ، سيبدد هذه الشكوك .

واسمحوا لي أن أنهي بياني باقتباس فقرة من بيان السيد بيكر في تلك الجلسة :

"بعد أن خلصنا من الحرب الباردة ، أمامنا الآن فرصة لبناء العالم الذي كان المؤسسون لهذه المنظمة - مؤسسو الامم المتحدة - ينشدونه . أمامنا فرصة لجعل مجلس الامن والامم المتحدة أداتين حقيقيتين للسلم والعدالة في العالم بأسره . ولا ينبغي أن نسمح للامم المتحدة بأن تلقى مصير عصبة الامم . لا بد أن نحقق رؤيانا المشتركة لعالم يسوده العدل والسلام في فترة ما بعد الحرب الباردة ."(S/2963 ، ص ٦)

الرئيس : أشكر ممثل قبرص على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليَّ .

المتكلم التالي ممثل اليونان وأعطيه الكلمة .

السيد ايخاركوس (اليونان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدي الرئيس ، يسعدني أيما سعادة أن أتوجه إليكم بخالص التهانئ بمناسبة توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر كانون الأول/ديسمبر . وأؤكد لكم ثقتنا الكاملة في أنكم ستضطلعون بنجاح بالواجبات الهامة التي ينطوي عليها هذا المنصب الرفيع .

وأغتنم هذه الفرصة كذلك لأتقدم بالتهانئ الصادقة والحارة لسلفكم في منصب الرئاسة ، السفير توماس بيكرنيغ ، ممثل الولايات المتحدة ، للمهارة والقيادة اللتين أبداهما في ممارسته لواجباته في الشهر الماضي .

ولا يسعني إلا أن أعبر عن شكر وتقدير حكومة بلادي الخالصين للأمين العام ، السيد خافيير بيريز دي كوييار ، لمثابرته وتفانيه في وجه العقبات الصعبة التي يواجهها وهو يضطلع بمهمة المساعي الحميدة الموكلة إليه .

ونتوجه بالشكر كذلك الى ممثله الخاص في قبرص ، السيد كاميليون ، وإلى السيد فيسيل ، مدير مكتب الأمين العام ، لإسهامهما القيِّم في عملية المفاوضات الجارية .

كما أود أن أعبر عن تقديرنا لقائد القوة اللواء كلايف ملنر ، للطريقة التي يضطلع بها بمهمته الحساسة ، ولأفراد القوة العسكريين والمدنيين لتفانيهم الذي دللوا عليه في أدائهم لواجباتهم .

وافقت الحكومة اليونانية على قرار مجلس الأمن بتمديد مرابطة قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص لمدة ستة أشهر ، بعد أن أحطنا علما بموافقة حكومة قبرص على ذلك ممارسة حقها الخالص والسيادي فيما يتعلق بهذه المسألة . وترى حكومتي أيضا أنه بالنظر إلى الظروف السائدة في قبرص لا بد أن تجدد ولاية القوة التي لا تزال تضطلع بدور لا غنى عنه ، ونحن نشاطر الأمين العام رأيه هذا .

وكما نعلم جميعا ، فإن قوة صيانة السلم تضطلع بمجموعة واسعة من المهام ، وكانت هناك حوادث واجهت فيها القوة حالات صعبة وحساسة . وهنا أغتنم الفرصة لأعرب ، باسم حكومتي ، عن تقديرنا الخالص لحكومات البلدان المساهمة بقوات لاستمرارها في التزامها بقضية السلم في قبرص ولتحملها عبئا ماليا ثقيلا ؛ ولو لم تفعل ذلك لتعرض وجود القوة ذاته للخطر .

ولهذا السبب أود أن أعبر ، باسم حكومة بلدي ، عن الأمل في أن يتسنى للمجلس أن يعتمد ، في الأسبوع المقبل ، قرارا من شأنه أن يحسم الأزمة المالية الحادة التي تواجه القوة بتغيير أسلوب تمويلها من التبرعات الى اشتراكات ، كالحاصل بالنسبة لجميع عمليات صيانة السلم الأخرى التابعة للأمم المتحدة .

واسمحوا لي ، في هذه المرحلة ، أن أكرر تعهد حكومة بلدي بالمحافظة على مستوى إسهامها الاجمالي في الوقت الحالي ، وهو تبرع يصل الى مبلغ ٨٠٠ ألف دولار أمريكي سنويا ، حتى ولو أدى النظام الجديد الى تخفيض اشتراكها الى مستوى أقل من ذلك .

وفيما يتصل باستنتاجات فرق الاستعراض من الأمانة العامة ، فيما يتصل بعمليات قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص وتنظيمها ، المذكورة في الفقرة ٤٤ من تقرير الأمين العام (S/21981) المؤرخ في ٧ كانون الأول/ديسمبر ، اسمحوا لي أن أعبر عن قلق حكومتي لأن التخفيض المقترح في عدد كتائب المشاة من أربع الى ثلاث لا ينبغي بأي حال أن يخفض فعالية القوة . ولهذا نود أن نحصل على تأكيد من الأمين العام في هذا الشأن قبل أن يعتمد أي قرار من هذا النوع .

لقد شهدنا أحداثا تاريخية في العالم أثناء السنتين الماضيتين ، وهي أحداث أسهمت أيضا ، كما شهدنا في الأشهر الأخيرة ، في تعزيز فعالية المجلس . غير أن هذه الفعالية الجديدة لم تؤثر حتى الآن على مسألة حل مشكلة قبرص . وبعد ستة عشر عاما من غزو تركيا لقبرص ، لم تنفذ حتى الآن قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ، وبالتالي فإن قوة الاحتلال لا تزال تسيطر على أكثر من ثلث أراضي جمهورية قبرص ، ولهذا من

الضروري أن يضطلع مجلس الأمن بدور أشد فعالية في البحث عن حل لهذه المشكلة وصوب الإسهام بمزيد من الفعالية في الجهود التي يبذلها الأمين العام حاليا .

لقد مضت تسعة أشهر منذ أن اعتمد المجلس بالإجماع القرار ٦٤٩ (١٩٩٠) ، بعد أن شهد الانهيار الكامل لجهود الأمين العام من أجل بعث الحياة من جديد في المحادثات بين الطائفتين في آذار/مارس الماضي . وأسباب إخفاق هذه المحادثات معروفة تماما ، وهي محددة بوضوح في تقرير الأمين العام الصادر في ٨ آذار/مارس ١٩٩٠ . وفي هذه الوثيقة (S/21183) ، يذكر أن إصرار السيد دنكتاش على أن تستخدم عبارة "الطائفتين" بأسلوب مرادف لعبارة "شعبين" ، لهما حق منفصل في "تقرير المصير" ، قد خلق عقبة مضمونية أثارت مسائل تتصل بجوهر ولاية المساعي الحميدة للأمين العام .

إن مجلس الأمن الذي لجأ إليه الأمين العام طلبا للتوجيه ، قد رفض عن وجه حق هذه المحاولة الرامية الى تغيير أساس المحادثات ؛ وقد فعل ذلك بقراره ٦٤٩ (١٩٩٠) ، الذي استبعد رسميا ، في جملة أمور أخرى ، أي شكل من التجزئة أو التقسيم في حالة قبرص . وبعد تسعة أشهر من اتخاذ هذا القرار ، لا تزال العقبة قائمة ، بل وتدهورت الحالة نتيجة عدم استعداد السيد دنكتاش التخلي عن آرائه المتعنتة وبسبب مختلف الأعمال الاستفزازية التي تقوم بها السلطات التركية .

وهكذا ، في تموز/يوليه الماضي ، كما ورد في الفقرة ١٧ من تقرير الأمين العام ، قامت قوات الاحتلال التركية بتسليم فاروشا ، وهي بلدة فاماغوستا الجديدة ، لما يسمى "بقوات الأمن القبرصية التركية" ، وهو تطور يمكن أن يؤدي في النهاية الى توطين أفراد من غير السكان الأصليين في المنطقة . وقد أرغم هذا العمل رئيس مجلس الأمن ، في بيانه في ١٩ تموز/يوليه (S/21400) ، إلى أن يعرب عن قلق أعضاء المجلس إزاء أي اجراء يتناقض وأحكام الفقرة ٥ من القرار ٥٥٠ (١٩٨٤) . فهذه الفقرة تنص بوضوح على أن مجلس الأمن :

"يرى أن المحاولات الرامية الى توطين سكان من غير أهالي فاروشا في أي جزء منها غير مقبولة ، ويدعو الى نقل هذه المنطقة الى ادارة الأمم المتحدة" .

وفي تجاهل كامل للبيان السالف الذكر لرئيس مجلس الامن وللفقرة ٥ من القرارين ٥٥٠ (١٩٨٤) و ٦٤٩ (١٩٩٠) ، ذكر السيد دنكتاش ، في مقابلة أجراها في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ، بانه يعتزم توطين ٣٥٠ طالبا فلسطينيا في مدينة فاروشا ، واضاف ان إغلاق المدينة كان خطأ ، وانها الآن أصبحت خرابا لانها تركت خاوية من السكان . وقد وقعت اليونان أيضا على ما سمي بالاتفاق مع الدولة المزعومة يقضي بإلغاء متطلبات جوازات السفر وباتحاد جمركي بين تركيا وأجزاء جمهورية قبرص التي لا تزال تحتلها القوات العسكرية التركية . وبالاضافة الى الانتهاك الواضح للقرارين ذوي الصلة ، ٥٤١ (١٩٨٣) و ٥٥٠ (١٩٨٤) وكذلك للقرار ٦٤٩ (١٩٩٠) ، فإن هذا الاتفاق المزعوم يتناقض بوضوح وأحكام اتفاق الارتباط بين المجموعة الاقتصادية الاوروبية وقبرص ، وكذلك الاتفاق بين المجموعة الاقتصادية الاوروبية وتركيا .

هذه الاعمال التي تقوم بها تركيا ، وكذلك التهديدات الاخيرة الصادرة عن السيد دنكتاش وإدارته الانفصالية باستعمار فاروشا ، لا تسهم بتاتا في إنجاح الجهود التي يبذلها الامين العام حاليا ، بل على العكس من ذلك ، فإنها تقوض الاساس المتفق عليه للمفاوضات ، مما يهدد جهود الامين العام ويزيد من تفاقم الحالة الخطيرة بالفعل القائمة في قبرص .

الرئيس : أشكر ممثل اليونان على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ .

المتكلم التالي السيد أوزير كوراي الذي وجه اليه المجلس دعوة بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت . أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

السيد كوراي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أشكركم ، سيدي الرئيس ، وبقية أعضاء مجلس الامن على اتاحتكم هذه الفرصة لي لمخاطبة المجلس حول مسألة تمديد ولاية قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص لفترة ستة أشهر أخرى .

وأود أيضا أن أهنئكم ، سيدي الرئيس ، على توليكم رئاسة المجلس لشهر كانون الاول/ديسمبر . وانني على ثقة من أن خبرتكم الدبلوماسية المعروفة ستسهم إسهاما قيما في إدارة مداولات هذه الهيئة الموقرة وإحراز نتائج بناءة . كما أتقدم بالتهنئة الى سلفكم ، الممثل الدائم للولايات المتحدة على الطريقة الماهرة التي أدار بها عمل المجلس خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر الحافل بالاعمال .

لا يزال مجلس الامن يولي اهتمامه البالغ للحالة في قبرص والجهود التي يبذلها الامين العام سعيا الى مواصلة مهمته للمساعي الحميدة . ولذلك ، فسأمتنع عن الخوض في تفاصيل كل التطورات التي جرت منذ الاجتماعات الرفيعة المستوى المنعقدة في نيويورك في شباط/فبراير وآذار/مارس ١٩٩٠ والتي لم تؤد ، لسوء الحظ ، الى نتيجة مؤاتية نتيجة رفض الزعيم القبرصي اليوناني مناقشة مقترحاتنا واقتراحاتنا لتسوية شاملة ورفضه القاطع لأبسط المبادئ التوجيهية القائمة على المساواة وثنائية المنطقة والمشاركة الحقيقية المرتكزة على العلاقات الودية والاحترام المتبادل لسيادة كل طرف وسلامته الاقليمية .

إلا أنني سأتطرق الى ثلاث مسائل هامة ما زالت تشكل خطرا جسيما على الحالة الحساسة في قبرص .

أولا ، كان طلب القبارصة اليونانيين الذي قدم من جانب واحد للانضمام الى عضوية المجموعة الاوروبية عامل احباط أساسي لاحتمالات التوصل الى تسوية تفاوضية . وقد حذرنا مسبقا من أن اتخاذ أية خطوة انفرادية من شأنها أن تغير بشكل أساسي مستقبل قبرص دون الرجوع الى الجانب القبرصي التركي سيعتبر رفضا لجميع أشكال المشاركة ، وبالتالي ، سيوجه ضربة قاضية للمفاوضات . ومما لا يغيب عن البال البيان الذي أصدره الامين العام في هذا الصدد مشيرا الى أن طلب الانضمام الى عضوية المجموعة الاوروبية كان من بين المسائل التي يجب أن يناقشها الزعيمان في اطار اتفاق شامل . وقد اتهمت بعض الاوساط القبرصية اليونانية الامين العام بأنه تجاوز سلطاته بإدلائه بذلك البيان .

وأود أن أؤكد موقفنا الراسخ إزاء هذه المسألة . فالجانب القبرصي التركي لن يسمح بأي اعتداء على سيادته ولا إنكار مركزه السياسي المتكافئ . ولا يكتفي الجانب القبرصي اليوناني بأن أنكر على الشعب القبرصي التركي ممارسة حقه في تقرير مصيره بحرية بل بلغت به الوقاحة حد تقديم طلب باسم قبرص بأكملها . وهو يدعي أنه يمثل إرادة الشعبين تحت اسم جمهورية قبرص الزائف غير المشروع في حين أنها ليست إلا دولة قبرصية يونانية لا تمثل سوى الشعب القبرصي اليوناني . إن هذا النفاق يشوه كل الوقائع الراهنة ويشل كل المبادئ التي تشكل أساسا للمفاوضات المتعلقة بمشاركة حقيقية . والدور المترتب على الاسم الذي انتحله القبارصة اليونانيون لانفسهم لا يجعلهم أصحاب الجزيرة بأكملها . وبعد أن قلت ذلك أود أن أعرب عن الامل في أن تمتنع المجموعة الاوروبية ، تماشيا مع الدعوة التي وجهها الامين العام في بيانه المؤرخ ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، عن اتخاذ أي تدبير إزاء الطلب الإنفرادي المقدم من قبل القبارصة اليونانيين حتى يتم التوصل الى اتفاق شامل على جميع جوانب المسألة يتفاوض بشأنه الطرفان .

ثانيا ، مسألة القيود الاقتصادية وغيرها من القيود المفروضة على قبرص الشمالية . إن حرب الاستنزاف التي تشنها الإدارة القبرصية اليونانية على مر الأعوام الـ ٢٧ الماضية ضد الشعب القبرصي التركي قد قضت على احتمالات التقارب بين الشعبين . ويتجلى العداء الطويل الأجل الذي يكنه القبارصة اليونانيون للقبارصة الأتراك في إدامة الحظر الشامل في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها . وآخر مثال على هذه السياسة البشعة الاعتقال غير المشروع لقبطان دانمركي من قبل الشرطة القبرصية اليونانية في ميناء لارنكا بتهمة أن سفينته قد توقفت في أحد الموانئ القبرصية التركية . وقد وقعت حالات اعتقال غير شرعي عديدة أخرى وأصدرت أحكام تعسفية بحق الأجانب في الجنوب طوال السنوات الـ ١٥ الماضية . ولا تزال مضايقة السياح الأجانب الذين تحمل جوازات سفرهم أختام دخول قبرصية تركية مستمرة يوميا في قبرص الجنوبية . وتستشهد الفقرة ١٥ من آخر تقرير للأمين العام (S/21981 و Add.1) بمثال آخر على إغلاق الجانب القبرصي اليوناني نقطة العبور في ليدرا بالاس لمنع السياح من المرور من الجنوب الى الشمال .

يتعرض العالم لعقاب غير عادل على يد نظام غير مشروع يتخذ مجموعة من التدابير الطائشة ضد كل أنواع التعامل مع قبرص الشمالية . ويتمادى القبارصة اليونانيون في هذه التدابير الى حد معاقبة مواطنيهم اذا ما حاولوا التعامل تجاريا مع القبارصة الاتراك . وفي قرية بيلا ، وهي القرية المختلطة الوحيدة الواقعة في المنطقة العازلة بين قبرص الشمالية والجنوبية ، يعيش السكان في حالة حصار فعلي لمدة سنتين متواصلتين . وتوجه الفقرة ٣٣ من تقرير الأمين العام أصابع الاتهام بجلاء الى الشرطة القبرصية اليونانية في بيلا . فقد قيدت الشرطة القبرصية اليونانية حرية الحركة بإقامة الحواجز في الطرق والتعرض لأي شخص تجد في حوزته بضائع مشتراة من القبارصة الأتراك واعتقاله . وعلى سبيل المثال ، اعتقل منذ بضعة أسابيع قبرصي يوناني لارتكابه جريمة نكراء هي شراء الحلزون من قبرصي تركي . وذكرت الصحيفة القبرصية اليونانية اليومية فيليليفثيروس بتاريخ ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر أن ٣١٦ حالة اعتقال واحتجاز وتعرض وقعت في عام ١٩٨٩ وحده .

ومن الجدير بالاشارة الى أنه في الوقت الذي تتشدق فيه الادارة القبرصية اليونانية بإقامة علاقات أوثق بين الشعبين ، فإن كل الجهود ترمي بالفعل الى العزل والاضطهاد الكاملين للشعب القبرصي التركي .

ثالثا ، إن الجهود التي يبذلها الجانب القبرصي اليوناني بشكل محموم من أجل إعادة التسلح لا تشكل عائقا أمام تحقيق السلم فحسب بل مصدرا دائما للتوتر في الجزيرة . وعملية إعادة التسلح هذه لا تتفق على الإطلاق مع روح المفاوضات ، هذا إضافة الى أنها تشكل انتهاكا خطيرا للفقرة ٥ من القرار ٦٤٩ (١٩٩٠) . فقد قام السيد فاسيليو بتكديس ترسانة كبيرة من الاسلحة والمعدات المتطورة بحيث بلغ الانفاق على المشتريات العسكرية مليون دولار يوميا . وتعد هذه النفقات الضخمة التي اعترف بها وزير الدفاع القبرصي اليوناني السيد الونيفتيس نفسه من أعلى النفقات نسبيا في العالم . وان ادارة فاسيليو التي تقوم بالتجنيد الإلزامي للنساء واتخاذ تدابير تهدف الى تيسير التعبئة الكاملة تبدو وكأنها قد عقدت العزم على اللجوء الى العنف المسلح .

إن الكلام المتواتر الداعي إلى الحرب الذي يتغوّه به وزير الدفاع القبرصي اليوناني ما برح يحتل عناوين الصحف القبرصية اليونانية . إذ أن الطائفة القبرصية اليونانية ، من الناحية الذهنية ، ومما يدل عليه سلوكها ، هي في حالة حرب بالفعل . وحسبي أن أقول في هذه المرحلة إننا نرصد عن كثب التطورات الحاصلة هناك . كذلك أُبلغ الأمين العام بهذه الحالة المتفاقمة . وكنا نود أن يتضمن تقرير الأمين العام الأخير نداء أكثر وضوحا إلى الجانب القبرصي اليوناني بالامتناع عن نوبة التسلح المحمومة هذه .

أما فيما يتعلق بالمحاولات الرعناء التي ليس لها ما يبررها من جانب القيادة القبرصية اليونانية التي توهم بوجود أوجه مقارنة بين الحالة في الكويت والحالة في قبرص ، فأود أن أسترعي انتباه المجلس إلى مقال كتبه السيد ستافورس انجيليديس ، رئيس تحرير صحيفة فيليلفثيروس القبرصية اليونانية . فقد كتب السيد انجيليديس ما يلي :

"لقد احتل العراق الكويت بصورة سافرة ، غير أن تركيا وصلت إلى قبرص بسبب النظام الدستوري الفاسد في الجزيرة . ونحن [القبارصة اليونانيين] مسؤولون عن هذا" .

ثم يمضي السيد انجيليديس موضحا كيفية تدمير النظام الدستوري في قبرص وفقا لمخطط اكريتاس الكريه ، وبموافقة جميع زعماء القبارصة اليونانيين في ذلك الوقت . ويذكّر القرّاء بانقلاب عام ١٩٧٤ وبغزو اليونان لقبرص الذي بلغ ذروته في أعمال العنف التي كانت تهدف إلى تحقيق ضم الجزيرة إلى اليونان بالقوة قبل أن يحدث تدخل تركيا الشرعي بوصفه حركة لازمة لحماية القبارصة الاتراك واستقلال الجزيرة . ويختتم السيد انجيليديس مقاله بالملاحظة التالية :

"مع مرور الوقت ننسى أو نتناسى أن الأحداث السابقة التي وقعت في الماضي هي التي أدت إلى حقائق الوضع الحالي في قبرص . ومع مرور الوقت ننسى أخطاءنا ونطلب إلى الآخرين أن يتوخوا العدالة بنفس الطريقة التي نفهمها

نحن . إننا نطلق التعميمات بشأن قرارات الأمم المتحدة ولا نشير إلاّ إلى ما يتناسب منها مع مصالحنا" .

وكحاشية ، أود أن أضيف أن السيد انجيليديس يشير هنا ، بطبيعة الحال ، إلى رفض الجانب القبرصي اليوناني لقرار مجلس الأمن ٦٤٩ (١٩٩٠) . غير أنه إذا كان هناك بالفعل تماثل بين الحالة في الكويت والحالة في قبرص ، فإن هذا التماثل لا يمكن أن يستند إلاّ إلى حقيقة أن اليونان كانت في عام ١٩٧٤ تلعب الدور الذي يلعبه العراق حاليا في أزمة الخليج ، واتخذت تركيا موقفا مماثلا للموقف الذي يتخذه العالم بأسره اليوم ، أي دحر العدوان وعكس مسار ضم الكويت .

وفي هذا الصدد ، أود أيضا أن أقتبس من الرسالة التي وجّهها مكتب وزارة الخارجية البريطانية إلى عدد من المنظمات القبرصية اليونانية التي تسعى إلى إقامة مقارنة بين الكويت وقبرص . تذكر الرسالة ما يلي :

"إن ضم العراق للكويت كان عملا لم يسبقه أي استفزاز من جانب جارتها حتى يفضي إلى إعلان ضم الدولة كلها . أما التدخل العسكري التركي في قبرص فقد سبقه الانقلاب العسكري ... الذي استهدف تنفيذ إعلان اتحاد قبرص واليونان" .

إن الجانب القبرصي اليوناني يدأب على الشكوى من أنه بينما يجري حاليا حل عدد من المنازعات الإقليمية في جميع أرجاء العالم ، لا تزال مسألة قبرص دون حل . لكنه يتناسى أن في كل المنازعات التي سُوِّيت بالطرق السلمية حتى الآن يوجد قاسم مشترك : فالطرفان المعنيان بالمسألة يقبلان تساوي أحدهما مع الآخر ، في جميع المجالات ، ويتوفر اعتراف واحترام متبادلان من جانب كل طرف للحقوق السياسية للطرف الآخر . وهذا القاسم المشترك غير موجود في قبرص ، بل إن عدم توفره هو السبب بالذات في إطالة أمد هذه المسألة .

ونشعر بالغبطة اليوم إزاء توحيد ألمانيا وتوحيد اليمن ويشجّعنا تحسّن العلاقات بين كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية واحتمالات المصالحة بين الشعب الكوري .

ولنسأل أنفسنا كيف تيسّر لهذه البلدان أن تحول علاقاتها التي اتسمت لعدة سنوات بالصراع والتوتر إلى تعاون حقيقي ومشاركة حقيقية بسرعة مذهلة . إن الرد بسيط . فكل شعب من الشعوب التي أُجبرت على الانفصال بالقوة إلى دولتين وفقا لخطوط ايديولوجية و/أو خطوط مصطنعة كان جزءا من ذات الأمة . أما قبرص ففيها شعبان منفصلان لا تجمع بينهما روابط إثنية أو لغوية أو ثقافية أو دينية مشتركة . لذلك فإن ظهور دولتين في قبرص هو نتيجة مباشرة للصراع العنيف الذي شنّه شعب للسيطرة على الشعب الآخر بقوة السلاح . وتبعا لذلك يعيش الشعبان وكل منهما منفصل عن الآخر على مَرِّ ٢٧ سنة خلت .

أما في حالة ألمانيا واليمن فلم تبدأ محادثات التوحيد إلّا بعد أن جرى تطبيع العلاقات بين الجانبين المعنيين عن طريق الاعتراف والاحترام المتبادلين من قِبَل أحدهما لسيادة الآخر واستقلاله . وينبغي للقبارصة اليونانيين أن يستخلصوا العبرة من هذه التطورات التاريخية وأن ينتهجوا سياسة التقارب نحو قبرص الشمالية بغية تيسير إقامة علاقة ترتكز على الاتفاق والتعاون المتبادلين لإيجاد طريقة تفضي إلى قيام الاتحاد الفيدرالي في المستقبل . ومع انعدام نمط جديد وواقعي للعلاقة بين الدولتين في قبرص ، أخشى أن يظل احتمال التوصل إلى تسوية اتحادية قاتما .

إن مسألة الأشخاص المفقودين في قبرص والتي يصر القبارصة اليونانيون على استغلالها لأسباب سياسية دعائية قد برزت مرة أخرى أمام هذا المجلس فضلا عن أنها برزت أمام اللجان الرئيسية للجمعية العامة . ويرى الجانب القبرصي التركي أنه لا جدوى من إطالة أمد هذه المسألة الإنسانية التي ما برحت موضوع حملة غير سليمة الدوافع ، وهي حملة أكبر بكثير مما باستطاعة أقارب الأشخاص المفقودين تحمّله . وينبغي إعطاء الأولوية لإزالة مظالم أقارب الأشخاص المفقودين وذلك بوضع حد لتدفق البيانات الخادعة المتعلقة بهذه المسألة .

ولعل أفضل سبيل للعمل ، كما اقترح الرئيس دينكتاش ، هو إصدار زعيمي الشعبين لبيان مشترك يعترفان فيه بحسن نية بأنه يفترض أن جميع الأشخاص المفقودين

موتى نظرا إلى أنه لا يوجد دليل على عكس ذلك ، ونظرا إلى أن السيد فاسيليو قد اعترف في أمستردام في شهر تموز/يوليه الماضي بأن جميع الاشخاص المفقودين هم في عداد الموتى . وأود أن أكرر هذا النداء على القيادة القبرصية اليونانية بوصفه النهج الواقعي الوحيد في هذا الصدد .

وأود أيضا أن أتطرّق إلى مسألة يستغلها الجانب القبرصي اليوناني ، وهي مركز فاروشا . وبالنظر إلى العاصفة المصطنعة التي أدت إليها حملة تشويه المعلومات عن الموضوع ، أود أن أكرر موقف القبارصة الاتراك من فاروشا الذي أعربت عنه منذ ثلاث سنوات في ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ في جلسة لمجلس الامن :

"اسمحوا لي في البداية أن أكرر مرة أخرى وأن أوضح بصورة لا لبس فيها ... أن فاروشا جزء من إقليم الجمهورية التركية لقبرص الشمالية . ولا يختلف مركز فاروشا عن مركز أية منطقة أخرى في جمهوريتنا . ولا يحق لغير حكومة الجمهورية التركية لقبرص الشمالية أن تمارس سلطتها وسيادتها التامتين والخالصتين على فاروشا . وأود أيضا أن أذكّر الجانب القبرصي اليوناني وغيره أن إثارة ضجة مصطنعة على مسائل ثانوية لن تغيّر من مركز فاروشا على الإطلاق" . (S/PV.2771 ، ص ٤٣)

إن موقف الجانب القبرصي التركي من هذه المسألة لا يزال كما هو ولم يطرأ عليه أي تغيير . ونرفض مرة أخرى المزاعم القبرصية اليونانية إزاء فاروشا كونها مزاعم يتعذر الدفاع عنها وهي استفزازية بدرجة كبيرة .

وبعد أسابيع قليلة سأسلم مهام منصبي بوصفي ممثلا للجمهورية التركية لقبرص الشمالية . وخلال السنوات الست التي خدمت فيها بلدي في الأمم المتحدة اتسمت بعض التطورات التي شكلت المفاوضات بين الجانبين في قبرص تحت رعاية الأمين العام بالأهمية ، وتجدر الإشارة اليها الآن . ومنذ ست سنوات ، عندما توليت هذا المنصب ، كان العالم كله يراقب عن كثب التطورات المليئة بالأمل التي أدت الى اجتماع القمة الذي عُقد بين الرئيس دينكتاش والسيد كيبريانو في كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ . وقد اتفق الجانب القبرصي التركي في الرأي بشأن مشروع اتفاق مشترك رفيع المستوى للأمم المتحدة ووافق على عقد اجتماع للقمة للتوقيع عليه ، ولكنه اكتشف أن السيد كيبريانو قد تراجع في آخر لحظة ورفض كل شيء قدم الى الجانبين . وفي ذلك الحين أعرب الجميع ، باستثناء الزعماء القبارصة اليونانيين ، عن خيبة أملهم لفقد فرصة تاريخية للتوصل الى تسوية نهائية .

وقد واصل الأمين العام بعد ذلك اتصالاته بالجانبين ، وبعد أشهر من العمل الجاد قدم مشروع الاتفاق الإطاري لـ ٢٩ آذار/مارس ١٩٦٨ الى الطرفين للموافقة عليه . وقبل الجانب القبرصي التركي هذا المشروع جملة ، ولكن السيد كيبريانو بدد مرة أخرى كل الآمال في تسوية برفضه تلك الوثيقة . وضاعفت من تشدد السيد كيبريانو الحملة التي شنها في المحافل الدولية للحط من قدر شعب قبرص الشمالية وزيادة عزلته .

وقد أدت نتائج انتخابات عام ١٩٨٨ في قبرص الجنوبية الى تغير في قيادة الإدارة القبرصية اليونانية . وبارقة الأمل التي بزغت بإزالة السيد كيبريانو خبت على الفور عندما اتضح أن العقلية القبرصية اليونانية لم تتغير إزاء مشكلة قبرص . والجولات الجديدة للمحادثات التي بدأت بين الجانبين تحت رعاية الأمين العام للأمم المتحدة لم تؤد الى نتائج إيجابية لأن الزعيم القبرصي اليوناني الجديد رفض الاعتراف بالمساواة السياسية للشعب القبرصي التركي وحقوقه في المشاركة وحقه في تقرير المصير .

وفي هذا المنعطف الحاسم ، من المؤسف أنه بعد كل هذه السنوات لاتزال البلدان تمتنع عن إعطاء معاملة متساوية للدولتين في قبرص . ومما لا شك فيه أن هذا لا يساعد الأمين العام في مهمته للمساعي الحميدة . ولكما بكّر مجتمع الأمم بمنح هذه المعاملة المتساوية للجانبين ، زاد تحسّن فرص التوصل الى تسوية مبكرة . ولا يمكن للمساعي التي نبذلها لتعزيز التسوية السلمية أن تنجح إلا إذا كان هناك نهج عادل يعزز التوفيق والتسوية في الجزيرة ، وإلا فإن الجانب القبرصي اليوناني سيواصل تحطيم الجهود المبذولة في هذا الصدد بوضع شروط مسبقة ، أيا كان من يرأس الإدارة القبرصية اليونانية .

انتقل الآن الى مسألة تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص . وأود أن أقول من جديد أن القرار الذي اتخذه مجلس الأمن الآن لا يقبله الجانب القبرصي التركي للأسباب التي أشير اليها في مناقشات مجلس الأمن السابقة في هذا الموضوع . وأي قرار يشير الى الادارة القبرصية اليونانية بصفتها "حكومة قبرص" قرار لا يقبله الجانب القبرصي التركي لأن هذه القرارات تتجاهل الواقع الموجود في قبرص وتحاول إنكار مبدأ المساواة بين الجانبين .

وعلى الرغم من الرفض الذي لا يمكن تحاشيه للقرار الحالي ، فإن حكومة الجمهورية التركية لقبرص الشمالية تحبذ قبول وجود قوة الأمم المتحدة في أراضي الجمهورية على نفس الأسس التي أوردناها في حزيران/يونيه ١٩٩٠ . وبالتالي فإن موقفنا لايزال هو أن مبدأ التعاون بين سلطات الجمهورية التركية لقبرص الشمالية وقوة الأمم المتحدة ونطاق ذلك التعاون وطرائقه وإجراءاته لن تقوم إلا على أساس القرارات التي تتخذها حكومة الجمهورية التركية لقبرص الشمالية .

وفي هذا الصدد أود أن أبين أن الولاية الحالية لقوة الأمم المتحدة لا تتفق مع الظروف والأحوال السائدة اليوم التي تغيرت تغيرا جذريا . وفي ظل الواقع الحالي في قبرص والنهج الجديد الوارد في قرار مجلس الأمن ٦٤٩ (١٩٩٠) ، نرى أن إعادة تقييم ولاية قوة الأمم المتحدة ضرورية . ومن شأن ذلك أن يكون استجابة للظروف السائدة بالإضافة الى مراعاة قرار التوصل الى تسوية تقوم على المساواة بين الطرفين .

وأود أن أشكر الأمين العام على جهوده التي لا تكل وأكرر تأييد حكومة بلدي لبعثة المساعي الحميدة التي أناط بها مجلس الأمن الأمين العام للأمم المتحدة . وأود أيضا أن أؤكد من جديد استعداد حكومة بلدي للتعاون مع الأمين العام وفقا لقرار مجلس الأمن في الأمم المتحدة ٦٤٩ (١٩٩٠) . والجانب القبرصي التركي يعتبر هذا القرار خطوة في الاتجاه السليم يمكن لها أن تشكل نقطة بداية جديدة لمفاوضات مقبلة على قدم المساواة . وقد وضع قرار المجلس قواعد أساسية هامة لعملية المفاوضات وسير العلاقات بين الجانبين في قبرص عن طريق تأكيد المساواة القانونية والسياسية للقبارصة الاتراك والقبارصة اليونانيين . ووفقا للقرار ٦٤٩ (١٩٩٠) ، نحث القبارصة اليونانيين على العودة الى طاولة المفاوضات للتوصل بحرية الى تسوية مقبولة للطرفين تكون اتحادا ثنائي الطائفة ثنائي المنطقة على النحو الذي ينص عليه ذلك القرار .

وأخيرا ، نشيد بالجهود والإسهامات القيمة للممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في قبرص ، السيد أوسكار كاميليون والمدير غوستاف فيصل . ونشيد كذلك بوكيل الأمين العام ماراك غولدنغ وقائد القوة ، الجنرال ميلنر لقيادتهما الناجحة للقوة .

الرئيس : أشكر السيد كوراي على الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ .

أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا .

السيد أكسين (تركيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أوجه اليكم تهنئتي الحارة على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر كانون الاول/ديسمبر . إن خبرتكم الطويلة في الأمم المتحدة ومهارتكم الدبلوماسية المعروفة جيدا ستساعدان في إنجاح عمل المجلس خلال هذا الشهر .

أود أيضا أن أشيد بسلفكم الموقر السفير بيكرينغ على الطريقة الفعالة التي أدار بها أعمال المجلس بصفته رئيسا له ، في وقت كان المجلس يتخذ فيه قرارات مصيرية .

والقرار الذي اتخذ الآن بتمديد ولاية قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص ستة أشهر أخرى لا يمكن لحكومة بلدي أن تقبله لاسباب يعرفها المجلس جيدا . إن موقفنا يتفق تماما مع موقف الجمهورية التركية لقبرص الشمالية ، كما وضحه ممثلها السيد كوراي .

إن الإشارة الواردة في القرار الى "حكومة قبرص" غير صحيحة لانه لا توجد حكومة لقبرص في الوقت الحالي . والحكومة في الجزء الجنوبي من الجزيرة ، التي انتحلت ذلك الاسم ، لا تمثل إلا الطائفة القبرصية اليونانية . ولا يعترف القرار بوجود الجمهورية التركية لقبرص الشمالية في الجزء الشمالي من الجزيرة منذ عام ١٩٨٣ . وهذه الدولة أقامها الشعب القبرصي التركي لانه لا يمكن لشعب أن يظل دون دولة الى الابد . ويتفاوض القبارصة الاتراك في الوقت الراهن مع القبارصة اليونانيين بغية إقامة اتحاد فيدرالي معهم . وأساس هذه المفاوضات وطبيعة الاتحاد الفيدرالي المقصود تشكيله يصفهما القرار ٦٤٩ (١٩٩٠) .

وفي هذا القرار ، يدعو مجلس الامن الجانبين ، ضمن جملة أمور ، الى التعاون على قدم المساواة مع الامين العام من أجل التوصل الى الهدف المنشود . ونظرا لانه يجب على القبارصة الاتراك والقبارصة اليونانيين أن يتفاوضوا ويقرروا طبيعة شركتهم السياسية في المستقبل ، فإنه يستحيل منطقيا ، قبل انتهاء المفاوضات ، القيام بأية إشارة الى حكومة واحدة لقبرص تمثل كل سكان الجزيرة . وحقيقة الامر هي أن هناك ادارتين في قبرص ، كل منهما تمثل هي وحدها الطائفة التابعة لها . ولقد حان وقت إدخال مفهوم المساواة السياسية التامة للطائفتين في قبرص في كل قرارات الامم المتحدة ، بما فيها القرارات التي تتناول ولاية قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص . وكانت حكومة بلدي تود أن ترى ذلك موضحا على النحو السليم في القرار الذي اتخذ اليوم .

تؤيد تركيا المساواة السياسية للشعب القبرصي التركي وحقه في تقرير مستقبله . وسوف تستمر تركيا في المساعدة لحماية الحقوق المشروعة للقبارصة الاتراك وحريتهم ولن تسمح بتعريض أمنهم للخطر .

إن تركيا تتمسك بالعمل من أجل تسوية شاملة ودائمة لقبرص . وإننا نعتقد بأن هذا لا يمكن تحقيقه إلا من خلال مفاوضات بين شعبي الجزيرة وذلك في إطار بعثة المساعي الحميدة للأمين العام . ولقد حدد قرار مجلس الامن ٦٤٩ (١٩٩٠) المبادئ والمفاهيم التي سوف تستند اليها أية تسوية . ونص هذا القرار أيضا على الاساليب التي ينبغي اتباعها وصولا الى التسوية . إننا نشعر بالامتنان لمعرفتنا بأن القيادة القبرصية التركية تؤيد القرار ٦٤٩ (١٩٩٠) . وحكومتي أيضا تؤيد هذا القرار وتناشد الاطراف المعنية الاخرى أن تقدم تأييدها الكامل لهذا القرار . ونود أن نسترعي النظر بصفة خاصة الى الفقرة الخامسة من منطوق هذا القرار التي تطالب الاطراف بالكف عن الاعمال التي يمكن أن تسبب تفاقم الوضع .

إن التطورات التي أعقبت آخر اجتماع للمجلس خاص بمسألة قبرص لم تكن مشجعة . فقد استمر الجانب القبرصي اليوناني ، دون أي اعتبار لبعثة المساعي الحميدة للامين العام ، وفي تحد لكل النداءات الداعية لعدم العمل على تفاقم الوضع ، في حملته لعزل وتشويه سمعة الجمهورية التركية لقبرص الشمالية وصعّد في محاولاته لتدويل القضية القبرصية . إن ما قام به الجانب القبرصي اليوناني من طلب للانضمام الى عضوية السوق الاوروبية المشتركة ، وفي تجاهل تام للقبارصة الاتراك ، يمكن الاستشهاد به على أنه رفض كامل للمبادئ التي تحكم المفاوضات في إطار القرار ٦٤٩ (١٩٩٠) . إن ما قام به القبارصة الاتراك من طلب للانضمام الى عضوية الاتحاد الاوروبي دون اشارة للقبارصة الاتراك هو إنكار لمبادئ الشراكة والمساواة السياسية . وبدون هذه المبادئ ، لا يمكن تصور اقامة اتحاد فيدرالي .

فالجهود التي يبذلها القبارصة اليونان لإعادة تسليح أنفسهم لا تنسجم والجهود الحالية الرامية لخلق مناخ من الثقة والارادة الطيبة في قبرص . إنه انتهاك للفقرة ٥ من القرار ٦٤٩ (١٩٩٠) وذلك بالتسبب بشكل خطير ، في تفاقم الوضع المتوتر أصلا في الجزيرة .

إنها لمفارقة غريبة . فبينما يواصل القبارصة اليونان أنشطتهم العدائية ضد القبارصة الاتراك ، دأبوا أيضا على المطالبة بلفتات حسن نية من جانب واحد ، من الطرف التركي ، وهذه اللفتات طولب بها كشرط مسبق لاستئناف المفاوضات . وشرط مسبق آخر فرضه القبارصة اليونان لاستئناف المفاوضات هو أن يتخلى القبارصة الاتراك عن بعض حقوقهم الاساسية ، بما في ذلك حقهم في تقرير المصير .

مثل هذه السياسات المتشددة لا تقدم شيئا من أجل تعزيز احتمالات استئناف مُبكر للمحادثات ، ولا تقدم اليونان أية مساعدة للخروج من المأزق الراهن . على العكس من ذلك ، فإن أثينا تشجيع القبارصة الاتراك على موقفهم المتشدد . ففي وقت سابق من هذا الاسبوع عبّر الناطق الرسمي باسم وزارة الخارجية التركية عن قلق تركيا بشأن التصريحات التي أدلى بها رئيس الوزراء ميتسوتاكيسي والسيد فاسيليو في مؤتمرهما الصحفي المشترك المعقود في أثينا . وقال الناطق الرسمي باسم الوزارة إنه من الخير لليونان أن تتوقف عن اطلاق الكلام جزافا وتعلن تأييدها للقرار ٦٤٩ (١٩٩٠) وتشجع القبارصة اليونان على القيام بمسؤولياتهم طبقا لما ينص عليه القرار . وقال المتحدث أيضا إن على اليونان التوقف عن التصريح بمزاعمها التحريضية القائلة بأن قبرص جزيرة يونانية ، وأن تعلن تخليها عن السعي للوحدة وأن تعتبر قبرص الوطن المشترك لمن يعيش هناك من الطائفتين المتساويتين . وأضاف المتحدث الرسمي قائلا :

"وإذ لم يحدث أي من هذا ، فإنه لأمر يدعو للخيبة ، ومن وجهة نظر الجهود التي يبذلها الامين العام ، فإنه لأمر يبعث على القلق" .

إن التوصل الى التسوية في قبرص يتطلب من الطرفين إظهار النوايا الطيبة ، والانصاف واحترام مبدأ المساواة ، وفوق كل شيء ، إبداء الارادة للتغلب على الخلافات . ولنا وطيد الأمل أنه سيكون بمقدور القبارصة اليونان حمل أنفسهم على تبني مثل هذه الحالة النفسية وذلك لتحقيق الغاية المرجوة . وينبغي عليهم الاصغاء لنداءات الامين العام والسير في طريق الوفاق والدخول في مفاوضات بحسن نية .

وقبل أن اختتم بياني أود أن اقتبس من خطاب ألقاه رئيس بلادي ، السيد تورغوت أوزال ، بمناسبة قيام جامعة أزمير في تركيا بمنح درجة الدكتوراة الفخرية

للسيد اندرياس بوليتاكسي ، وهو مفكر يوناني كرّس حياته لقضية الصداقة بين تركيا واليونان . وفي خطابه أشار الرئيس أوزال الى الخلافات بين اليونان وتركيا والى الحاجة لتسوية هذه الخلافات من خلال الحوار . كما أشار الى تعاون أوثق بين البلدين والحاجة الى الحؤول دون خلق مشاكل جديدة وعمل كل منهما ضد مصالح الآخر . بعد هذا ، قال الرئيس أوزال :

"من الواضح أننا لا يمكن أن نتجاهل التغيرات العميقة التي تجري في منطقتنا وعلى مدى العالم عندما ننظر الى مستقبل علاقاتنا .

"وإنني على اقتناع بأن هذه التغيرات والظروف الجديدة التي تتشكل في منطقتنا سوف تقربنا من بعضنا البعض وتقودنا الى تبني مواقف جديدة وذلك بالتخلي عن هواجس الماضي .

"أود أيضا التأكيد على النقطة التالية .

"إن الأمتين التركية واليونانية لهما امتداداتهما فيما وراء بلديهما . ومن الواضح أنني أشير هنا الى قبرص . إننا حريصون على رؤية الشعبين في الجزيرة يبتعدان عن مناخ الصراع السياسي السائد اليوم والتحرك باتجاه اقامة علاقة جديدة وبناءة . إن تركيا باعتبارها إحدى الدول الضامنة الثلاث ، على استعداد للقيام بتقديم المساعدة قدر مستطاعها . ونود أن نرى اليونان تتخذ نهجا مماثلا . ونعتقد أنه ينبغي على الدولتين الأم تشجيع السياسات الواقعية والعادلة والمعتدلة وذلك كي تقوم علاقة جديدة بين القبارصة الاتراك والقبارصة اليونان . إن لمن الضروري عدم تكرار أخطاء الماضي . وعلى الطرفين في الجزيرة أن يحاولا التوصل الى صيغة فيما بينهما تجعلهما على قدم المساواة وعليهما أن يضعا نهاية لكافة الانشطة التي لا تتلاءم مع هذا الهدف . إننا لا نعتقد أن الطريق نحو التسوية يمر بإعادة التسليح أو فرض الحظر أو استغلال المسألة على الصعيد الدولي . إن أية تسوية يجب السعي اليها من خلال اقامة علاقة بناءة بين الجانبين" .

أود أن أذكر مرة أخرى بأن حكومتي ستواصل تقديم دعمها الكامل للأمين العام في تنفيذ مهام بعثته للمساعي الحميدة . وستواصل حكومتي التعاون مع الأمين العام لضمان استئناف مبكر للمحادثات بين الطائفتين . أخيرا ، فإن حكومتي ستواصل أيضا دعم القبارصة الاتراك في جهودهم لضمان استئناف المحادثات بين الطائفتين دون شروط مسبقة .

ولا أود أن اختتم كلمتي دون الإعراب عن الامتنان للممثل الخاص للأمين العام ، السيد أوسكار كاميليون ، على جهوده الصبورة ، والميجر جنرال كلايف ملنر قائد قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص ، على خدماته المتفانية ، والمدير غوستاف فيسل على عمله الجاد . وهم جميعا أسهموا إسهاما فعالا في السعي الى تحقيق أهداف بعثة المساعي الحميدة للأمين العام . وبطبيعة الحال ، فإن امتناننا العميق نزجيه للأمين العام نفسه على التزامه الكامل بايجاد حل عادل ودائم في قبرص ونتمنى له النجاح في مهمته الصعبة ونَعده بتقديم دعمنا الكامل له مرة أخرى .

كنت أنوي أن أنهي بياني عند هذه النقطة ، ولكن بعض المزاعم التي وردت على لسان المتكلمين الذين سبقوني تتطلب مني أن أتناول هذه النقاط بايجاز شديد . وردت إشارة الى أوروبا مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي ووثيقة هلسنكي الختامية مع التلميح الى أن المبادئ الأوروبية يجري انتهاكها في قبرص اليوم .

كما هو غريب أن يشير القبارصة اليونان هذه النقطة . هل يظنون فعلا أن العالم قد نسيَّ ١١ عاما مكفهرا انتهكوا فيه كل حق إنساني للقبارصة الاتراك ؟ هل يظنون أن جهودهم المنهجية لتدمير القبارصة الاتراك سياسيا واقتصاديا ، بل وجسديا ، نعم جسديا ، قد نُسيت ؟ إن الذين أعدوا المذبحة التي استمرت من ١٩٦٣ الى ١٩٧٤ في قبرص هم آخر من يقف مدافعا عن حقوق الإنسان ويحاضر الآخرين عن احترام المعايير الأوروبية .

واستمعنا أيضا الى اشارات الى الاحتلال الأجنبي في قبرص ، هل أراني بحاجة لتذكير المجلس بأن هناك فوجا عسكريا كاملا من اليونان يتمركز في جنوب قبرص .

وبالاضافة الى ذلك ، ثمة تواجد كثيف للضباط والافراد من الجيش اليوناني فيما يسمى بالحرس الوطني القبرصي ؟ وحتى قائد القوة ضابط من اليونان ؟ أليست هذه قوات أجنبية أم أن الوحدة بين قبرص واليونان قد تمت دون أن ندري بها ؟

وكانت ثمة محاولة أيضا لإثارة الشكوك حول الدولة القبرصية التركية . لقد حدث هذا من قبل ، وكان علي أن أرد آنئذ . إنني آسف إذا ما بدوت لكم مكررا ما قلته ، ولكن علي أن أشير الى كلمة سابقة لي قلت فيها :

"إن الجمهورية التركية لقبرص الشمالية لها كل صفات الدولة ، بما في ذلك السكان والارض والسيادة . إنها تملك جميع المؤسسات التي يجب أن تتوفر لدولة قامت على نحو مناسب . وعلاوة على ذلك فإن الجمهورية التركية لقبرص الشمالية هي بلد يحكمه القانون . إنها ديمقراطية وتعددية وتشكل مجتمعا مفتوحا . ويتمتع المواطنون فيها بكل الحريات وحقوق الإنسان . وفي الماضي القريب فإن هؤلاء المواطنين قد ناضلوا مرارا للحفاظ على حريتهم وكرامتهم ضد الهجمات العنصرية التي قام بها الطرف اليوناني ، ولقد نجحوا رغم ظروف بالغة الصعوبة في خلق دولة نموذجية .

إن تركيا فخورة بالاعتراف بالجمهورية التركية لقبرص الشمالية كدولة مستقلة ، وذلك لأنها فعلا مستقلة" . (S/PV.2898 ، ص ٤١)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل تركيا على العبارات الرقيقة التي وجهها اليّ . وأعطي الكلمة لممثل قبرص .

السيد مافروماتيس (قبرص) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سأستهل بياني بالاشارة الى الرفض التركي للقرار الذي اتخذه المجلس توا . إن كل ما أود أن أذكره هو أن تركيا الآن تنتمي الى فئة طيبة جدا - فالعراق يرفض أيضا قرارات مجلس الامن . إنها قانون بذاتها .

ولكن لماذا يدهشنا ذلك ؟ إن العبارات الاخيرة التي استمعنا اليها من ممثل تركيا تتناقض وقراري المجلس - القرار ٥٤١ (١٩٨٣) والقرار ٥٥٠ (١٩٨٤) الذي يتناول مباشرة تبادل السفراء بين تركيا والدولة المزعومة التي تدعي تركيا الآن أن لديها كل مقومات الدولة . إن هناك فارقا صغيرا بين تركيا والعراق . إن تركيا أكثر اعتدالا : إنها لم تحتل قبرص كلها بل احتلت فقط أربعين في المائة منها ؛ بينما احتل العراق الكويت كلها . وهما على نفس الشاكلة لان كليهما لا يعترفان بحكومة الدولة المحتلة .

والآن فيما يتعلق بإعادة التسلح ، الذي ذكر مرة أخرى ، لن أتكلم مرة أخرى عن الطبيعة الدفاعية للقوات المسلحة لجمهورية قبرص والطبيعة الهجومية للقوات المسلحة لتركيا . بل إنني لن أكرر حتى أن تركيا تتبجح بأن لديها ثاني أكبر جيش في منظمة حلف شمال الاطلسي ، وهو جيش يزيد عدده عن مجموع سكان قبرص .

إنني سأقول لممثل تركيا شيئا آخر . إن وزير الدفاع على استعداد تماما لقبول التحقق من جانب الامم المتحدة . فهل هي - ولا أقصد تركيا بل قواتها في قبرص - على استعداد لقبول التحقق ؟ فليأتوا ويخبرونا عن ذلك .

ثانيا ، فيما يتعلق بالتزامنا تجاه المجموعة الاوروبية ، لا يتوقع المرء أن تحترم تركيا السيادة المتكافئة للدول - وأقصد تركيا وقبرص - بل إنه كان يتعين عليها أن تحترم قرار مجلس وزراء المجموعة ، المجموعة ذاتها التي طلبت الانضمام اليها . وإن الرد على ما قالته قدمه مجلس وزراء المجموعة الاوروبية .

إننا نسمع الكثير عن قرار مجلس الامن ٦٤٩ (١٩٩٠) الذي أجد نفسي مضطرا ليس فقط الى تذكرة ممثل تركيا بحكمة ذلك القرار بل أن أكرر تلاوة أهم فقرة فيه ألا وهي الفقرة ١ من المنطوق التي تنص على ما يلي :

"يعيد التأكيد ، بصفة خاصة على قراره ٣٦٧ (١٩٧٥) ، وعلى تأييده للاتفاقين الرفيعي المستوى لعامي ١٩٧٧ و ١٩٧٩ بين زعيمي الطائفتين اللذين تعهدا فيهما بإنشاء جمهورية قبرص الاتحادية التي تضم الطائفتين ، وتصون استقلال قبرص وسيادتها وسلامتها الاقليمية وعدم انحيازها ، وتحول دون اتحادها كليا أو جزئيا مع أي بلد آخر أو أي شكل من أشكال التقسيم أو الانفصال" .

واذا كان هذا لا يعد تجاهلا آخر لقرار مجلس الامن الالزامي ، فإنني لا أعرف ما هو هذا .

وفيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان ، سبق أن قلنا إنه عندما يتكلم أي بلد أو فرد عن حقوق الإنسان ، ينبغي لتركيا أن تلتزم الصمت . إن الجميع على علم بسجل ذلك البلد ابتداء بالابادة الجماعية والاستنتاجات الثلاثة المتلاحقة لأحد أكثر هيئات حقوق الإنسان احتراما ، ألا وهي اللجنة الاوروبية لحقوق الإنسان ، التي تنتمي اليها تركيا ، عن انتهاكات كل الحقوق ابتداء من القتل الى الاغتصاب . فأين توجد اشارة الى انتهاكات حقوق الإنسان من جانب القبارصة اليونانيين ؟

صفوة القول إن كل هذا يشير الى عدم وجود أي نية مخلصة للتخلي عن الموقف الحالي أو للتفاوض على ايجاد حل يقوم على المبادئ .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة لممثل اليونان .

السيد ايخاركوس (اليونان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بصراحة ، يؤسفني أن آخذ وقت المجلس ، ولكن نظرا لأن ممثل تركيا قد أشار مباشرة الى اليونان باحتكامه مباشرة الى قرار مجلس الامن ٦٤٩ (١٩٩٠) ، أود أن أذكّره بدوري بأن القرار ذاته يؤكد من جديد كل قرارات الامم المتحدة بشأن قبرص ويكرر في الفقرة الاولى من منطوقه استبعاد الاتحاد كليا أو أي شكل من أشكال التقسيم أو الانفصال ، وبهذا يكرر ويؤكد من جديد قراري مجلس الامن ٥٤١ (١٩٨٣) و ٥٥٠ (١٩٨٤) ، اللذين يعلنان أن اعلان استقلال القبارصة الاتراك من جانب واحد غير مشروع ويطالب بسحبه .

ولو طبقت تركيا القرار ٦٤٩ (١٩٩٠) لسهّلت كثيرا جهود الأمين العام الجارية من أجل التوصل الى حل لمشكلة قبرص في اطار بعثة مساعيه الحميدة . وأود أن أضيف أن التقرير الاخير للأمين العام بشأن بعثة مساعيه الحميدة في قبرص ، المؤرخ في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ ، يذكر أن المناقشة التي أجراها زملاؤه في منتصف تشرين الأول/ اكتوبر في نيقوسيا لا يمكن أن تكون كاملة قبل إعداد ذلك التقرير وأنه ما كان من الممكن تغطية جميع الأمور خلال تلك المحادثات . وتقريره المقبل بشأن الجهود الحالية سيقدم في موعد غايته ١٥ شباط/فبراير من العام القادم .

وإننا لنأمل في الواقع ، في غضون تلك الفترة ، أن يكسر الجمود الحالي وأن يحرز تقدم حقيقي . ولا يمكن أن يتم هذا إلّا اذا قبلت تركيا بحل متفق عليه بشأن مشكلة قبرص بالوسائل السلمية في اطار بعثة المساعي الحميدة للأمين العام تمشيا والقواعد المنظمة لهيئات الامم المتحدة . واليونان ، من جانبها ، ستواصل تقديم تأييدها الكامل لبعثة المساعي الحميدة التي يقوم بها الأمين العام حاليا وذلك بالتعاون الوثيق مع حكومة جمهورية قبرص .

الرئيس : أعطي الكلمة لممثل تركيا .

السيد أكسين (تركيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لن أطيل هذه المناقشة بمحاولة الاجابة على بعض الادعاءات التي تفوه بها الجانب القبرصي اليوناني . ولكن بالاشارة الى ما قاله زميلي ممثل اليونان أود أن أطلب اليه أن يتذكر أن مسألة قبرص سيسويها القبارصة الاتراك والقبارصة اليونانيون لا اليونان وتركيا . ولا يجوز لنا إلّا أن نقدم المساعدة والتشجيع . لسنا مشتركين ولسنا أطرافا مباشرين في الصراع . أردت فقط أن أذكّره بهذا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لا يوجد متكلمون آخرون على قائمتي .

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٣٠